

مهمة ٧ لمقرر قضايا بحثية ٢

إعداد الباحث/ تركي عتيق الله السلمي

مهمة ٧



عنوان البحث الأول:

"التزامات ومسؤوليات المدير في الشركة ذات
المسؤولية المحدودة: تحديات وأثر الحوكمة"،

أولاً: وضوح النتائج:

- في هذا البحث، حرصتُ على بناء النتائج استناداً إلى تحليل نصوص نظام الشركات السعودي الجديد، وربطها بمبادئ الحوكمة، وقد تناولت النتائج النقاط الآتية:
- تحديد الالتزامات القانونية الواقعة على المدير.
 - بيان أوجه القصور في ممارسة الرقابة الإدارية والمالية.
 - توضيح أثر غياب أو ضعف الحوكمة على تفاقم المسؤوليات القانونية للمدير.
 - استخلاص الحاجة إلى تفعيل مبادئ الحوكمة لتحسين أداء الإدارة وتقليل المخاطر القانونية.

التقييم:

وقد كانت النتائج واضحة في مضمونها القانوني، ومرتبطة بمشكلة الدراسة ارتباطاً مباشراً. ولكنها جاءت متفرقة ضمن الفصول، ولم تُعرض في قسم مستقل أو بصياغة مركزة.

ثانيًا: استخدام الوسائل البصرية:

لم يستخدم الباحث أي وسائل بصرية لعرض النتائج.

١. الجداول القانونية المقارنة.

٢. الرسوم التوضيحية لمسؤوليات المدير.

٣. أو المخططات التي تربط بين عناصر الحوكمة والإدارة.

وكان يمكن أن يعزز ذلك بشكل كبير من وضوح التحليل. فعلى سبيل المثال:

- جدول يوضح التزامات المدير النظامية بحسب المادة (مع الجهة الرقابية المختصة).
- رسم بياني يوضح العلاقة بين ضعف تطبيق الحوكمة وارتفاع مستوى المخاطر القانونية.
- مخطط زمني يبيّن تطور الإطار النظامي لمسؤوليات المدير قبل وبعد نظام الشركات الجديد.

جدول تلخيصي للنتائج والمخاطر المرتبطة بكل التزام:

محور الالتزام	الوصف	المخاطر عند القصور
الإداري	إدارة العمليات اليومية واتخاذ القرارات التشغيلية	سوء الإدارة واتخاذ قرارات عشوائية
المالي	الإشراف على السجلات المالية والشفافية في التقارير	تعرض الشركة للغرامات والتدقيق
القانوني	الالتزام بمواد نظام الشركات وتحمل المسؤولية النظامية	إقامة دعاوى ضد المدير شخصيًا
الحوكمة	تطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة وفق لائحة الحوكمة	فقدان الثقة من قبل الشركاء والمستثمرين

التقييم النهائي:

جاءت نتائج البحث واضحة من حيث المضمون القانوني والتحليلي، حيث تم ربط مسؤوليات المدير في الشركة ذات المسؤولية المحدودة بتطبيقات الحوكمة، واستنتاج أوجه القصور النظامي التي تؤثر على فعالية الإدارة. إلا أن النتائج افتقرت إلى تنظيم مركّز في قسم مستقل، كما لم تُدعم بأي وسائل بصرية مثل الجداول المقارنة أو الرسوم التوضيحية، وهو ما كان من شأنه تعزيز وضوح التحليل وسهولة استيعاب المخرجات. ولو كنت أعيد إعداد هذا البحث، لأضفت هذه الوسائل كجزء أساسي في العرض لضمان التواصل الفعال مع القارئ.

عنوان البحث الثاني:

"المسؤولية المدنية في عمليات البورصة"

أولاً: وضوح النتائج:

من خلال قراءة البحث، يتضح أن النتائج جاءت على شكل تحليل قانوني واستنتاجات نصية مشتقة من دراسة النظام القانوني الذي ينظم عمليات البورصة، ومسؤولية الأطراف المتدخلة فيها (مثل الوسطاء، الشركات المدرجة، الجهات الرقابية...).

وقد تم التعبير عن النتائج عبر:

- استخلاص أوجه القصور في التشريع المغربي المتعلق بالبورصة.
- توضيح متى تثبت المسؤولية المدنية في حالة الإخلال بالواجبات.
- تحليل تطبيقات القانون على بعض الوقائع المفترضة أو المحتملة.
- توصيات موجهة نحو إصلاح تشريعي وضمان حماية المستثمرين.

التقييم:

- النتائج واضحة من حيث التحليل القانوني والتأصيل الفقهي.
- لكنها تفتقر إلى صياغة مركزة في نهاية كل محور تلخص النقاط الأساسية التي تم التوصل إليها.
- أيضاً، لم يتم تخصيص فصل مستقل بعنوان "نتائج الدراسة"، وإنما جاءت النتائج موزعة ضمن العرض والمناقشة.

ثانيًا: استخدام الوسائل البصرية:

لم يستخدم الباحث أي وسائل بصرية لعرض النتائج.

لا توجد جداول، ولا رسوم بيانية، ولا حتى مخططات توضيحية لمراحل المسؤولية أو الفاعلين في سوق البورصة. وهذا الغياب أثر سلبيًا على:

١. وضوح البنية التنظيمية لمنظومة البورصة (مثل تسلسل المسؤوليات أو توزيع الأدوار).
 ٢. سهولة المقارنة بين الأحكام القانونية أو بين التجارب المختلفة.
 ٣. القدرة على تتبع النتائج والتمييز بين النقاط الجوهرية والثانوية.
- وبما أن الموضوع يتناول هيكلًا قانونيًا معقدًا (بورصة، سوق مالية، مسؤوليات متداخلة)، فكان من المفيد جدًا استخدام:
- جداول مقارنة بين التشريع المغربي وتشريعات أخرى (مثل الفرنسي أو المصري).
 - رسوم توضيحية لمسار تحقق المسؤولية المدنية (من الفعل الضار إلى الحكم بالتعويض).
 - مخططات هيكلية توضّح الأطراف الفاعلة وعلاقتها ببعضها.

جدول تلخيصي للنتائج والمخاطر المرتبطة بكل التزام:

الجهة الفاعلة	نوع الإخلال	شكل المسؤولية	الأثر على المستثمر
الوسيط المالي	توصيات مضللة أو تداول داخلي	تقصيرية ومدنية	خسارة الثقة والسوق
الشركة المدرجة	نشر بيانات مالية غير دقيقة	تعاقدية ومدنية	اتخاذ قرارات استثمارية مضللة
الهيئة الرقابية	ضعف الرقابة أو تأخر التدخل	إدارية وتنظيمية	غياب الحماية القانونية الكافية

التقييم النهائي:

رغم أن نتائج بحث "المسؤولية المدنية في عمليات البورصة" جاءت واضحة من حيث التحليل القانوني والتأصيل النظامي، إلا أنها عُرِضت بشكل سردي متواصل دون تنظيم بصري يعزز فهم القارئ. كما لم يتم تخصيص قسم مستقل للنتائج، مما قلّل من إمكانية تتبع النقاط الاستنتاجية بوضوح. ولو كنت قد شاركت في إعداد البحث، لأوصيت باستخدام وسائل بصرية مثل الجداول المقارنة والمخططات الهيكلية لتسهيل عرض البيانات القانونية، إلى جانب صياغة النتائج في نهاية كل مبحث على شكل نقاط مركزة، مما يعزز من وضوح الدراسة وفاعلية الرسالة العلمية التي تسعى لإيصالها.



Thank You